الأمم المتحدة
مفوضية الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء
للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء
الاقتصاد والمالية

أبيدجان ، كوت ديفوار
21 – 24 آذار /مارس 2013

Distr.: General

E/ECA/COE/32/2
AU/CAMEF/EXP/2(VIII)
15 February 2013

Arabic
Original: English

استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام 2012

Translation certified by PCMS

استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام 2012

ألف - مقدمة

1 - حققت أفريقيا معدل نمو قوي بلغ 5 في المائة في عام 2012، وهو يزيد كثيراً عن متوسط العالم، رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي وتصاعد التوتر وحالة عدم اليقين. وقد ارتكز الانتعاش في العديد من البلدان على مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها زيادة الطلب على السلع الأساسية في السوق الدولية، وارتفاع الطلب المحلي المرتبط بارتفاع مستويات الدخل والتحضر، وزيادة الإنفاق العام على مشاريع الهياكل الأساسية، وزيادة التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الناشئة والنامية، وزيادة الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية وفي بعض البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

2 - ولا تزال آفاق النمو على المدى المتوسط في أفريقيا إيجابية أيضاً على الرغم من المخاطر السلبية الكبيرة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان، وأهم من ذلك، الضعف المتوقع في الأداء الاقتصادي العالمي وارتفاع حالة عدم اليقين.

3 - وعلى الصعيد العالمي، أظهر الاقتصاد العالمي علامات تدل على التباطؤ، مما يهدد وتيرة الانتعاش الذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عامي 2008 و 2009. واتجهت منطقة اليورو، وهي أهم شريك اقتصادي لأفريقيا، إلى ركود آخر مع استمرار المخاوف بشأن الديون السيادية المتصاعدة والقدرة على الاستدامة المالية، في حين شهدت اقتصادات ناشئة، مثل الصين والهند، تباطؤاً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي. وتخيم حالة من عدم اليقين على آفاق الخروج قريباً من هذه الاضطرابات الاقتصادية، حيث أن تضافر أزمة الديون في منطقة اليورو وضبط الأوضاع المالية في المناطق الرئيسية في العالم، والتكهنات بشأن سقف الدين في الولايات المتحدة ما زالت تؤدي إلى تكثيف المخاطر السلبية التي يواجهها الاقتصاد العالمي الذي يعاني من الضعف بالفعل.

4 - وعلى الرغم من التنوع الملحوظ في قطاعات السلع الأساسية غير الأولية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات، لا تزال معظم الاقتصادات الأفريقية تعتمد اعتمادا شديداً على إنتاج السلع الأساسية الأولية وتصديرها، مع إضافة قيمة محدودة لها وجود روابط أمامية وخلفية محدودة بقطاعات الاقتصاد الأخرى. ونظراً لهذا الضعف الهيكلي، لم تستطع معظم البلدان الأفريقية تحويل النمو إلى خلق فرص عمل تتناسب مع ذلك والإسراع في التنمية الاجتماعية. وفي الواقع، كان نمط اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا مختلطاً طوال السنوات الأخيرة: لا تزال هناك تغييرات ايجابية تسجل في معظم المناطق ولكن وتيرة التقدم المحرز بطيئة وغير كافية كي تتمكن البلدان الأفريقية من تحقيق أهداف تنميتها الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، لا يزال من غير المرجح أن تحقق أغلب البلدان معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 كما حدد في البداية.

باء - التطورات في الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

5 - نما الاقتصاد العالمي بنسبة 2.2 في المائة في عام 2012، مما يمثل المزيد من التباطؤ حيث انخفض من نسبة 2.7 في المائة في عام 2011، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى حدوث انخفاض في الطلب العالمي وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وحالة عدم اليقين بشأن ' الهاوية المالية' (حدوث انخفاض في عجز الميزانية بسبب انتهاء التخفيضات الضريبية

Translation certified by PCMS

وتخفيض الإنفاق بالتزامن مع ذلك) وسقف الديون في الولايات المتحدة. بيد أنه يتوقع تعزيز الانتعاش العالمي من الأزمة الثلاثية – الأغذية والوقود والمالية – على المدى المتوسط، رغم الانخفاض السلبي.

6 - وقد انكمش النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 0.3 في المائة في عام 2012 بعد أن بلغ 1.5 في المائة في عام 2011 (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2012). بيد أن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة سجل نمواً نسبته 2.1 في المائة في عام 2012 ، نتيجة لتحسن الاستهلاك الخاص والاستثمار وتحسين بيئة الائتمان، في حين انتعشت اليابان نتيجة لزيادة الإنفاق على البناء.

7 - وتباطأ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة بسبب ضعف الطلب على الصادرات وانخفاض نمو الاستثمار وخاصة في الصين والهند. وانخفض معدل النمو الاقتصادي في غرب آسيا إلى 3.3 في المائة في عام 2012 بعد أن بلغ 6.7 في المائة في عام 2011 وذلك بسبب تباطؤ الطلب الخارجي والتخفيضات في النفقات العامة. ونما الاقتصاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 3.1 في المائة في عام 2012، وسجل بذلك انخفاضاً عن عام 2011 حيث بلغ 4.3 في المائة حيث انخفض الطلب على الصادرات انخفاضاً حاداً وهبطت أسعار السلع الأساسية للصادرات غير الغذائية، (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2012). ومن بين العوامل الرئيسية التي ستحدد النمو بالنسبة لتلك المنطقة في عام 2013 الروابط التجارية مع الولايات المتحدة وأنشطة السياحة وتدفقات التحويلات (صندوق النقد الدولي، 2012).

8 - واستمرت أزمة البطالة العالمية في عام 2012 رغم الجهود التي بذلتها الحكومات لخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. وثبت معدل البطالة في العالم عند نسبة 6 في المائة في عام 2011 في حين ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 8 في المائة في الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي، حيث بلغت نسبة عشرة في المائة أو أكثر في بلدان مثل أسبانيا واليونان حيث استمر إنفاذ تدابير التقشف.

9 - وانخفض معدل التضخم في العالم من 3,6 في المائة في عام 2011 إلى 2.8 في المائة في عام 2012، ويتوقع أن ينخفض باطراد ليصل إلى 2.6 في المائة في عام 2013 ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى تباطؤ الطلب الكلي، والتيسير الكمي في الولايات المتحدة وانخفاض أسعار الفائدة ومواقف السياسات النقدية الاستيعابية في معظم البلدان. وسيمكن تضافر ضعف البيئة الاقتصادية وهبوط معدلات التضخم الحكومات من تخفيف سياساتها النقدية عند اللزوم وفتح الأبواب أمام زيادة التيسير النقدي في الولايات المتحدة و في منطقة اليورو، واستمرار دعم إصلاح القطاعات الخاصة والميزانيات العمومية للمصارف.

10 - وقد زاد الرقم القياسي لأسعار جميع السلع في الربع الأول من عام 2012، حيث بلغ 202 في آذار/مارس 2012 وهو أعلى رقم يسجله في السنة عندما ارتفع الطلب عليها من البلدان النامية. وظل السعر العالمي للنفط الخام مرتفعاً حيث بلغ 109.9 دولار في عام 2012 مقابل 107.5 دولار في عام 2011. وحدثت طفرة في الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية بعد تموز/ يوليه بعد أن ألحق الطقس شديد التقلب أضراراً بالمحاصيل، وخاصة في الولايات المتحدة. وسجلت أسعار السكر والحبوب الغذائية والأرز أشد ارتفاع، في حين ظلت أسعار اللحوم ومنتجات الألبان مستقرة إلى حد ما. وانخفض الرقم القياسي للمواد الخام والمنتجات الزراعية، مثل البن والمطاط والقطن والمشروبات أيضاً في عام 2012.

11 - ومن المتوقع أن تظل أسعار معظم السلع الأساسية العالمية مرتفعة في عام 2013، رغم أن النمو الاقتصادي العالمي هو أدنى مما يمكن تحقيقه، نظراً للعرض المحدود والمخاطر الناجمة عن الطقس نتيجة لتغير المناخ العالمي.

Translation certified by PCMS

12 - وارتفعت الصادرات العالمية بنسبة 5 في المائة من حيث القيمة في عام 2012، ويقل ذلك كثيراً عن النسبة التي بلغتها في العام السابق وهي 17.3 في المائة، حيث انكمش الطلب على الواردات انكماشا حاداً من البلدان متقدمة النمو الكبرى. وطرأ انخفاض طفيف على أرصدة الحسابات الجارية في الاقتصادات والمناطق الرئيسية في عام 2012، مما يعكس حدوث انخفاض في التجارة الدولية وتباطؤ الطلب العالمي، ولا يعكس حدوث أي تحسن في الاختلالات الهيكلية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2012).

13 - ومع توقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.4 في المائة في عام 2013 وبنسبة 3.2 في المائة في عام 2014، ربما تنتهي أسوأ مرحلة في أزمة الديون السيادية، ويتوقع أن تعود معظم البلدان متقدمة النمو والبلدان الناشئة إلى مسارات نموها الإيجابية في المدى المتوسط.

14 - وتنشأ أهم المخاطر السلبية التي تواجهها التوقعات الاقتصادية العالمية في المدى المتوسط عن المصاعب الموجودة في منطقة اليورو، وعدم اليقين بشأن الإصلاحات الضريبية، وخفض الإنفاق، وسقف الدين وارتفاع مديونية الأسر في الولايات المتحدة، وضبط الأوضاع المالية في معظم البلدان الصناعية، والتباطؤ الاقتصادي في البلدان الناشئة وعدم الاستقرار السياسي، خاصة في الشرق الأوسط . ولا يزال وضع سياسات لتصحيح الاختلالات العالمية وكفالة الصحة المالية والنقدية السليمة في الهياكل الأساسية المالية العالمية تتسم بالأهمية الحاسمة لاستعادة الصحة العالمية.

15 - وبإلقاء نظرة تطلعية إلى المستقبل، يرجح أن يؤثر الاقتصاد العالمي الهش واستمرار ارتفاع البطالة في جميع أنحاء العالم تأثيرا سلبيا على أداء النمو في أفريقيا من حيث كل من الطلب على الصادرات والتدفقات المالية إلى القارة.

جيم - الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام 2012

تعزيز انتعاش النمو مع تخفيف حدة التوتر السياسي في شمال أفريقيا

16 - تعزز الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا، حيث بلغ 5 في المائة في عام 2012[1] (الشكل 1)، عندما بدأت الاضطرابات والتوترات السياسية في شمال أفريقيا تخف وعاد النشاط الاقتصادي تدريجياً إلى حالته الطبيعية، بعد إجراء الانتخابات الديمقراطية وتقلد قادة جدد للحكم في بلدان مثل ليبيا ومصر.

الشكل 1: أداء النمو الاقتصادي في أفريقيا، 2008 – 2012

[1] شهدت ليبيا انتعاشا حيث حققت نمواً بنسبة 100.7 في المائة في عام 2012 بعد أن سجلت إنكماشاً نسبته 61 في المائة في عام 2011 بسبب الحرب الأهلية. وبلغت نسبة النمو في أفريقيا بدون ليبيا 3.3 في المائة في عام 2012 ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 4,5 في المائة في عام 2013 و4.9 في المائة في عام 2014.

Translation certified by PCMS

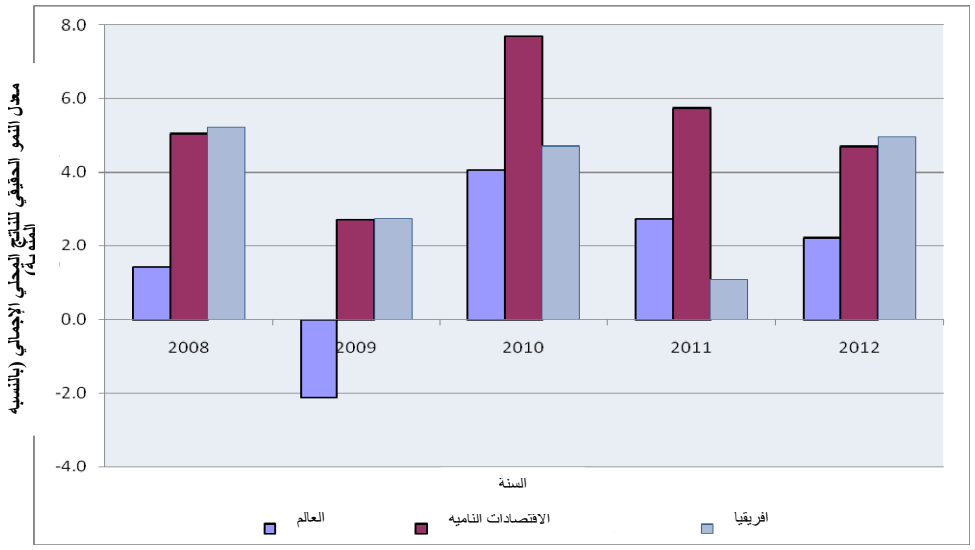

***المصدر**: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2012.*

17 - كانت معدلات النمو في عام 2012 قوية في كل من البلدان الغنية بالسلع الأساسية والبلدان الغنية بالسلع غير الأساسية، وشهدت البلدان المصدرة للنفط ارتفاع معدلات نموها ارتفاعاً ملحوظاً، وذلك بفضل زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره. ويقدم الشكل 2 قائمة بأعلى 11 بلدا وأقل 5 بلدان من حيث الأداء في أفريقيا.

18 - وظل النمو في جميع أنحاء أفريقيا يستفيد من تحسين إدارة الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة التي ترتكز على الإنفاق العام القوي، وخاصة على الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، مثل ارتفاع الاستهلاك المحلي والطلب على الاستثمار، اللذين غذاهما ارتفاع مستويات الدخل ومعدلات التحضر، أكثر من 50 في المائة من النمو في العديد من البلدان الأفريقية في عام 2012.

19 - وتبين البيانات المفصلة أن الاستهلاك الخاص كان المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا في عام 2012، تلاه إجمالي الاستثمارات الثابتة والاستهلاك الحكومي. وانتعش الاستثمار الثابت الإجمالي والصادرات بصورة قوية في شمال أفريقيا، في عام 2012، إلا أن مساهمة الاستثمار الثابت الإجمالي في النمو الحقيقي (في الناتج المحلي الإجمالي) انخفضت في بقية أنحاء أفريقيا حيث تضاءلت الميزانية الخارجية.

الشكل2: أعلى 11 بلدا وأقل 5 بلدان في الأداء في أفريقيا في عام 2012 (بالنسبة المئوية للنمو السنوي)

Translation certified by PCMS

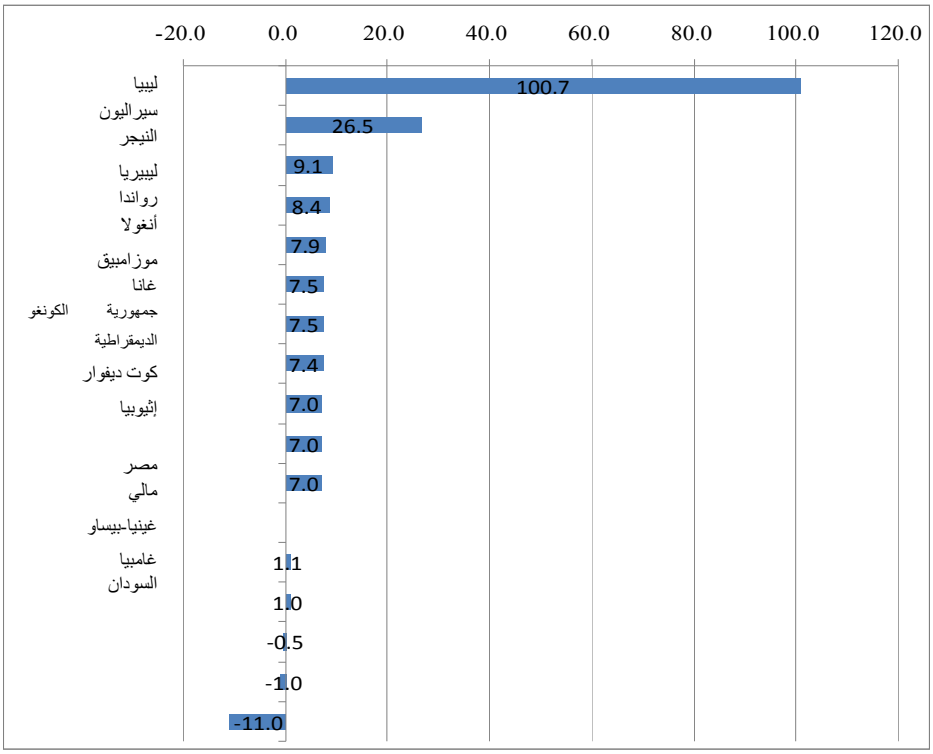

المصدر: *حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2012).*

تفاوت أداء النمو بين مجموعات من البلدان والأقاليم الفرعية

20 - تباينت معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان ومجموعات البلدان داخل أفريقيا، إلا أنها ظلت قوية نسبياً في كل من البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط (الشكل 3). وقد انتعشت البلدان المصدرة للنفط كمجموعة بقوة في عام 2012 (6.1 في المائة) حيث طرأ تحسن على الحالة السياسية في بعض البلدان (خاصة في شمال أفريقيا)، وزاد إنتاج النفط (في كثير من البلدان) وظلت أسعار النفط مرتفعة في الأسواق العالمية.

الشكل 3: أداء النمو في أفريقيا حسب مجموعات البلدان، 2008 – 2012

Translation certified by PCMS

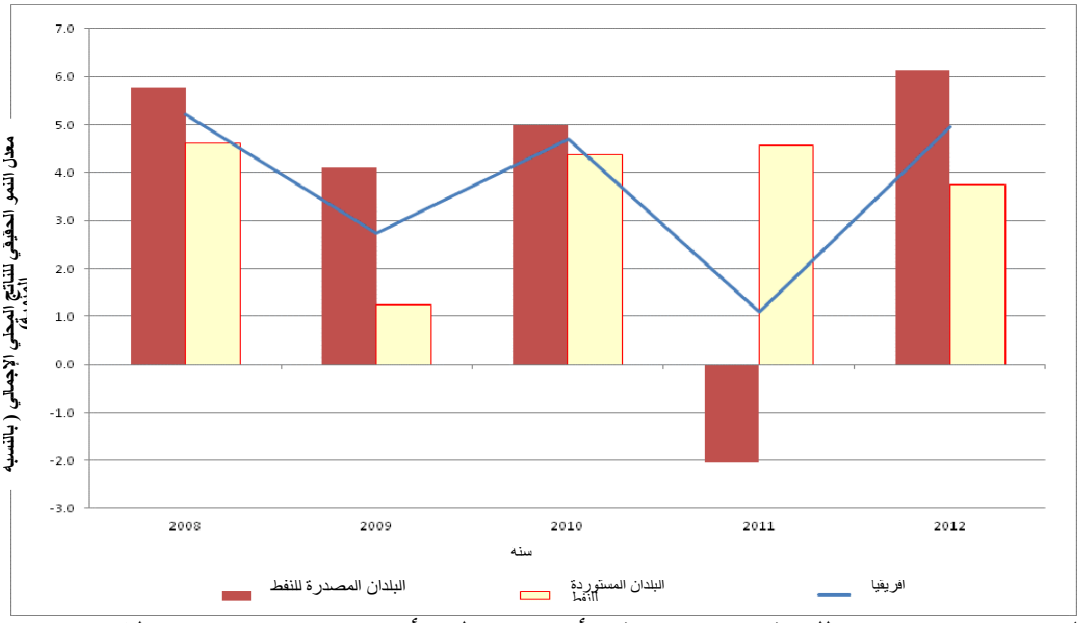

المصدر: *حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2012).*

21 - وشهدت البلدان المستوردة للنفط هبوطاً في النمو الذي بلغت نسبته 3.7 في المائة في عام 2012 بعد أن بلغ نموها نسبة 4.5 في المائة في عام 2011 . ورغم هذا الانخفاض، حافظت هذه المجموعة على النمو القوي بفضل مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها الطلب القوي على السلع غير النفطية وارتفاع أسعارها، وتحسين الأداء في الزراعة والخدمات وقطاعات أخرى. وأضاف النمو القوي القائم على سلع غير نفطية زخماً متزايداً للتنويع الاقتصادي في البلدان الأفريقية. وشهدت بلدان مثل كينيا انتعاشاً قوياً بعد انتهاء الجفاف وساهم الانتعاش بعد انتهاء الصراع في بلدان أخرى في تسجيل معدلات نمو تثير الإعجاب شوهدت في هذه المجموعة.

22 - وفي حين تباينت معدلات النمو، ظلت قوية في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا (الشكل 4).

النفط والمعادن كقوة دافعة للنمو القوي في غرب أفريقيا

23 - حقق الأداء الاقتصادي في **غرب أفريقيا** نمواً معتدلا بلغت نسبته 6,3 في المائة في عام 2012 بعد أن بلغت 6.5 في المائة في عام 2011. وتباطأ النمو في نيجيريا، وهي أكبر ثاني اقتصاد في القارة، حيث بلغ 6.4 في المائة بعد أن كان قد بلغ 7.4 في المائة، مما يعكس تخفيض الحوافز المالية وتباطؤ الاستثمارات النفطية بسبب المخاوف الأمنية عبر دلتا النيجر. وتباطأ اقتصاد غانا، بعد أن شهد زيادة حادة في عام 2011 عندما بدأ البلد الإنتاج التجاري للنفط، من نسبة 15.1 في المائة في عام 2011 إلى نسبة أكثر واقعية بلغت 7.4 في عام 2012. وأثر عدم الاستقرار السياسي في غينيا-بيساو ومالي على النمو في المنطقة دون الإقليمية، وشهد البلدان انخفاضاً في النمو بأكثر من 4.4 نقطة مئوية، إلا أنه عادل ذلك النمو في سيراليون الذي بلغ 26.5 في المائة الناجم عن اكتشاف مستودعات نفط جديدة. وسجلت كوت ديفوار معدل نمو بلغ 7 في المائة في مرحلة بعد انتهاء الصراع وذلك مع عودة المحاصيل الزراعية إلى حالتها الطبيعية وأدى تزايد معدل النمو في صناعة النفط إلى دعم توسع اقتصاد النيجر بنسبة 9.1 في المائة.

Translation certified by PCMS

استمرار الطلب المحلي الحيوي في دفع عجلة النمو في شرق أفريقيا

24 - في حين انخفض النمو الاقتصادي في **شرق أفريقيا** من 6.1 في المائة في عام 2011 إلى 5.7 في المائة في عام 2012، حققت معظم بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية أداء جيداً، اتسم بالانتعاش في المنتجات الزراعية والطلب المحلي الحيوي والتوسع في قطاع الخدمات. وارتفع النمو الاقتصادي في كينيا إلى نسبة 4.8 في المائة في عام 2012 بعد أن بلغ 4.4 في المائة في عام 2011، وساعد في ذلك الطلب المحلي القوي، والأداء القوي في قطاع الخدمات، وزيادة النفقات الحكومية، والسياسات النقدية السليمة التي أدت إلى تخفيض معدل التضخم في معظم البلدان في شرق أفريقيا. وواصلت جمهورية تنزانيا المتحدة أداء نموها القوي (الذي بلغ معدله 6.8 في المائة) وذلك نتيجة إتباع سياسات مالية ونقدية حصيفة، وزيادة تحصيل الضرائب، وخفض النفقات غير المتكررة. وعلى الرغم من التباطؤ في بعض البلدان، ظل النمو الاقتصادي قوياً في بلدان أخرى، بما في ذلك إثيوبيا (7 في المائة) ورواندا (7.9 في المائة) و(إريتريا 6.5 في المائة) وسيشيل (3.6 في المائة) . وتميز الأداء الاقتصادي بارتفاع معدلات التضخم في بلدان مثل إثيوبيا، وضبط الأوضاع المالية والاعتماد على المعونات في رواندا والمخاوف بشأن الأمن الغذائي، وركود نمو القطاع الخاص في إريتريا. وشهدت سيشيل تضرر اقتصادها من جراء الانخفاض الذي لحق بالسياحة بسبب الأزمة المالية الأوروبية. وما زال كل هذا معاً والفقر في المناطق الريفية وعدم المساواة في الدخل والبطالة بين الشباب وحالة عدم اليقين بشأن التوقعات العالمية، يثير تساؤلات بشأن نوعية النمو في هذه المنطقة.

الشكل 4: أداء النمو في أفريقيا حسب المناطق الفرعية 2008 – 2012

Translation certified by PCMS

المصدر: *حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2012)*

مازالت زيادات أسعار النفط تحقق مكاسب تجارية للمنطقة

25 - ظل أداء النمو في بلدان **وسط أفريقيا** ثابتاً عند نسبة 5 في المائة في عام 2012، وهي ذات النسبة التي بلغها في عام 2011. ومع ذلك، ضاعفت تشاد معدل نموها في عام 2012 الذي بلغ (6.2 في المائة) حيث أدى التوسع في القطاعات غير النفطية والصناعات ذات الصلة بالطاقة إلى زيادة أسعار النفط واستقرار النفقات الحكومية. وتسارع النمو أيضاً في الكاميرون (حيث بلغ معدله 4.5 في المائة – مما يعكس زيادة إنتاج النفط والغاز) وجمهورية أفريقيا الوسطى (حيث بلغ معدله 3.8 في المائة، بفضل تحسن المحاصيل الزراعية والصادرات). وشهدت غينيا الاستوائية انخفاضاً (حيث بلغ معدل النمو فيها 6.3 في المائة). وأدت الإضرابات وتعطل إنتاج النفط إلى خفض معدل النمو في غابون ليبلغ 4.7 في المائة، بعد أن كان قد بلغ 5.8 في المائة في عام 2011، وما زال هذا البلد يواجه ارتفاع معدلات البطالة وسوء التنمية البشرية. وما زالت هذه المنطقة دون الإقليمية تعتمد اعتمادا شديداً على إنتاج السلع الأساسية الأولية والصناعات الاستخراجية، مما يشكل تحدياً خطيراً أمام النمو الشامل للجميع وخلق فرص للعمل.

تسجيل نمو مستقر في الجنوب الأفريقي

26 - بصورة عامة، ظل حجم ناتج **الجنوب الأفريقي** على ما هو عليه للعام الثالث على التوالي، واستقر عند نسبة 3,5 في المائة. وترجم اندماج جنوب أفريقيا العميق في الاقتصاد العالمي، إلى تباطؤ ملحوظ في النمو من 3.1 في المائة في عام 2011 إلى 2.5 في المائة في عام 2012، وتفاقم هذا التباطؤ بسبب إضرابات قطاع التعدين في الآونة الأخيرة. وشهدت عدة بلدان أخرى اعتدالاً في معدلات نموها في عام 2012. فانخفضت معدلات النمو في بوتسوانا وزامبيا وليسوتو وناميبيا بنسبة تتعدى 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها لا تزال قوية، ويعزى ذلك لانخفاض إيرادات الحكومة من قطاع التعدين وضعف الطلب العالمي على النحاس والماس والذهب. وأدى قيام ناميبيا بربط دولارها بعملة راند جنوب أفريقيا إلى أن

Translation certified by PCMS

تكون في مهب الريح القادمة من جنوب أفريقيا. وسجلت أنغولا أقوى نمو في المنطقة دون الإقليمية، من 3.6 في المائة في عام 2011 إلى 7.5 في المائة في عام 2012، بفضل زيادة إنتاج النفط والاستثمار في مشاريع الغاز الطبيعي لديها. وبعد أن أصبحت موزامبيق مصدراً للفحم في عام 2011، شهدت اتجاهاً تصاعدياً ملحوظاً في عام 2012 (7.5 في المائة)، حيث ساهمت زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في زيادة الإنتاج. وحافظت موريشيوس على معدل نمو معتدل (3.1 في المائة) مع وجود عوامل أساسية لدفع النمو من بينها التنويع في الخدمات المصرفية والصناعات التحويلية. وتعافت سوازيلند، التي اعتبرت من أسوأ الاقتصادات أداء في المنطقة دون الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، من الانكماش في عام 2011، حيث سجلت نمواً بنسبة 1.7 في المائة في عام 2012، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الإنفاق العام بدعم من زيادة المدفوعات التي قدمها الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. ولا تزال هذه المنطقة دون الإقليمية تستفيد من الاستقرار في البيئة الدولية ولكن مستويات البطالة ما زالت مرتفعة وتشكل عدم المساواة خطراً سلبياً على المنطقة.

لا تزال الشكوك السياسية تشكل تهديداً للانتعاش في شمال أفريقيا

27 - تكاد منطقة **شمال أفريقيا** تتعافى تماماً من انكماش عام 2011 الناجم عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في بعض البلدان مثل تونس وليبيا ومصر، حيث شهدت نمواً بنسبة 5.4 في المائة في عام 2012. وفي حين أبدت هذه المنطقة دون الإقليمية قدرتها على مقاومة الأزمة المالية العالمية، إلا أن انتعاشها تخيم عليه حالة عدم اليقين السياسية المستمرة والتباطؤ الاقتصادي لدى شركائها الاقتصاديين الرئيسيين في منطقة اليورو. وسري ذلك بوجه خاص على مصر، حيث إزداد النمو ضعفاً حتى تدنى إلى 1.1 في المائة في عام 2012، بعد أن كانت نسبته 1.8 في المائة في عام 2011، وذلك بسبب حالة عدم اليقين المحيطة بالعملية البرلمانية ورئاسة الجمهورية، والتوترات السياسية بشأن الدستور الجديد للبلد. وتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من 4.1 في المائة في عام 2011 إلى 2.8 في المائة في عام 2012، ويرجع ذلك أيضاً إلى حد بعيد إلى التباطؤ الاقتصادي في أوروبا وسوء الأداء الضعيف في الزراعة. وفي ليبيا، ارتفع الاقتصاد من جديد إلى 100.7 في المائة، حيث أدى الاستثمار في مجال إعادة البناء إلى تحفيز الاقتصاد في حين ارتفع إنتاج النفط من 500000 برميل يومياً بحلول نهاية عام 2011 إلى 1.42 مليون برميل يومياً بحلول شهر تموز / يوليه 2012 (البنك الدولي، 2012). وعاد اقتصاد تونس يتعافى من انكماش بنسبة 1.7 في المائة في عام 2011، وتوسع بنسبة 2.6 في المائة في عام 2012، وذلك أساساً بفضل الانتعاش في مجال السياحة والصادرات وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلى الرغم من إغلاق إحدى المصافي الرئيسية جزئياً، حافظت الجزائر على مستواها المرتفع لإنتاج النفط وسياستها المالية التوسعية، إذ سجلت معدل نمو قدره 2.8 في المائة في عام 2012. ولكن في السودان، شهد الاقتصاد انكماشاً حاداً بنسبة -11 في المائة في عام 2012 بسبب البيئة السياسية، والحرب الأهلية، وانخفاض حاد في إنتاج النفط، وانخفاض أسعار الصرف، والتضخم المتصاعد. وانخفض معدل النمو في موريتانيا إلى 4.8 في المائة في عام 2012، من 5.1 في المائة في عام 2011، إلا أنه ظل قوياً بفضل الاستثمارات في مجال التعدين والإنفاق العام القوي. ولا تزال مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب تشكل تحدياً في هذه المنطقة دون الإقليمية.

تراجع الضغوط التضخمية في معظم البلدان في عام 2012

28 - بلغ متوسط معدل التضخم لأفريقيا، والذي يقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، 9.2 في المائة في عام 2012، بانخفاض طفيف عن 9.3 في المائة في العام السابق. وتشمل العوامل الرئيسية تخفيض سعر الصرف، وارتفاع تكلفة الطاقة، والأحوال الجوية غير المواتية، وسوء المحصول الزراعي. ولكن تفاوتت نسبة التضخم بشكل كبير بين البلدان والمناطق دون الإقليمية

Translation certified by PCMS

الأفريقية. وعلى سبيل المثال، بلغ معدل التضخم 40 في المائة في السودان، و18.2 في المائة في ملاوي، و15.0 في المائة في غينيا، و10.5 في المائة في أنغولا. وعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية، سجل شرق أفريقيا أعلى معدل تضخم (14.2 في المائة) بسبب الآثار المتبقية منذ الجفاف الشديد الذي أصاب المحاصيل الزراعية في العام الماضي وأحوال الطقس غير المستقرة في عام 2013. وسجلت إثيوبيا أعلى نسبة تضخم في المنطقة دون الإقليمية (25 في المائة)، تليها جمهورية تنزانيا المتحدة (15.5 في المائة)، وبوروندي (15 في المائة)، وأوغندا (14 في المائة). ولكن لم تتعدَ معدلات التضخم في وسط وغرب أفريقيا، في معظم الحالات نسبة 9 في المائة باستثناء سيراليون (12.6 في المائة) ونيجيريا (12.5 في المائة).

استمرار توخي الحذر في سياسة الاقتصاد الكلي

29 - نظراً للبيئة الاقتصادية العالمية السلبية ونطاق الاقتصاد الكلي المحدود للغاية مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، قام العديد من البلدان الأفريقية بتنفيذ سياسات حذرة في الاقتصاد الكلي في عام 2012. وعلى سبيل المثال، استجابة لتحدي التضخم، تم تشديد السياسة النقدية في عام 2012 في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا ونيجيريا وتخفيفها في بلدان منطقة الفرنك، حيث وصل متوسط التضخم، الذي بلغ 3.9 في المائة في عام 2012، إلى أقل معدل في أفريقيا.

30 - قلّ الضغط الممارس على المصارف المركزية لتشديد السياسة النقدية مع بداية انخفاض أسعار السلع الأساسية غير النفطية في بعض البلدان مع تحسن سقوط الأمطار وزيادة الإنتاج الزراعي. وقام كل من المصرف الاحتياطي لجنوب أفريقيا ومصرف المغرب بخفض أسعار الفائدة من أجل زيادة الطلب والنمو على المستوى المحلي (وحدة التحريات الاقتصادية ، 2012).

31 - وبشكل عام، ظلت البلدان الأفريقية تتبع سياسة مالية توسعية، يدعمها الدخل المتزايد من السلع الأساسية، وتحسين تحصيل الضرائب وإدارتها، مع التركيز الشديد على رفع الإنفاق العام على الهياكل الأساسية. وتحسّن التوازن المالي إلى حد بعيد بالنسبة للبلدان الأفريقية المصدرة للنفط كمجموعة، حيث انتعش إنتاج النفط مع تحسن الأوضاع السياسية، وعلى الرغم من تزايد الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي. بيد أن الموازين المالية للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط تدهورت مع تزايد أسعار الطاقة في السوق العالمية، وارتفاع الطلب على الاستثمار في الهياكل الأساسية، وانخفاض أو ركود المساعدات الإنمائية الرسمية، نتيجة لضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو.

32 - وتواصل حكومات عديدة الحفاظ على سياسات مالية تكيفية نتيجة للحاجة الشديدة للاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية وخلق فرص العمل. ومن المتوقع أن تؤدي الاكتشافات الأخيرة للمعادن في العديد من البلدان الأفريقية إلى زيادة توسيع النطاق المالي، والإنفاق العام في بلدان مثل أوغندا غانا وكينيا وموريتانيا.

استمرار التباعد في المواقف الخارجية بين الاقتصادات المصدرة للنفط وتلك المستوردة له

33 - اتسع العجز العام الحالي في أفريقيا من 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 1.6 في المائة في عام 2012، وذلك بسبب تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات. ومع ذلك، تفاوتت أرصدة الحساب الجاري عبر مجموعات البلدان وفرادى البلدان. وظلت الفوائض في الحساب الجاري للبلدان الأفريقية المصدرة للنفط عند 2.2 في المائة، على غرار عام 2011. بيد أن البلدان المستوردة للنفط، من ناحية أخرى، شهدت توسع في العجز (الذي وصل إلى 7.5 في المائة) مع تزايد أسعار النفط في السوق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك،

Translation certified by PCMS

أدى تضافر ارتفاع فواتير الواردات غير المرنة نسبياً مع انخفاض معدلات نمو الصادرات إلى زيادة العجز في الحساب الجاري لكثير من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط.

دال - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام 2012

34 - يستمر تسجيل تغيرات إيجابية في معظم المناطق، ولكن وتيرة التقدم المحرز بطيئة ولا تتناسب مع الخطوات المنجزة على صعيد النمو الاقتصادي. ولا يزال من غير المرجح تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، كما كان مقرراً.

35 - وأظهرت البيانات الأخيرة بعض التحسن الطفيف في الحد من الفقر في أفريقيا حتى رغم أن المنطقة لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. وتشير البيانات المتاحة إلى حدوث انخفاض في الفقر بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية المختارة (الشكل 5).

المستوى العالي من عدم المساواة يضعف أثر النمو على الفقر

36 - إن المستوى العالي من عدم المساواة الاقتصادية في إفريقيا يضعف استجابة الفقر للنمو الاقتصادي. ويرتبط ارتفاع مستوى عدم المساواة بانخفاض معدلات الحد من الفقر (Ravallion، 2001؛ Fosu 2011). وعلاوة على ذلك، يؤدي النطاق المحدود من العوامل التي تحرك النمو في أفريقيا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أخرى 2012). وعلى سبيل المثال، تتسم أفريقيا بأعلى قدر من الفوارق الصحية بين الحضر والريف في العالم، حيث يرجح أن تكون فرصة النساء للولادة بمساعدة قابلة ماهرة في مناطق الحضر حوالي ضعف فرصة النساء في المناطق الريفية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أخرى 2012).

Translation certified by PCMS

الشكل 5: نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت حد الفقر أي 1.25 دولار (بين عام 1999 وعام 2009) (بالنسبة المئوية)

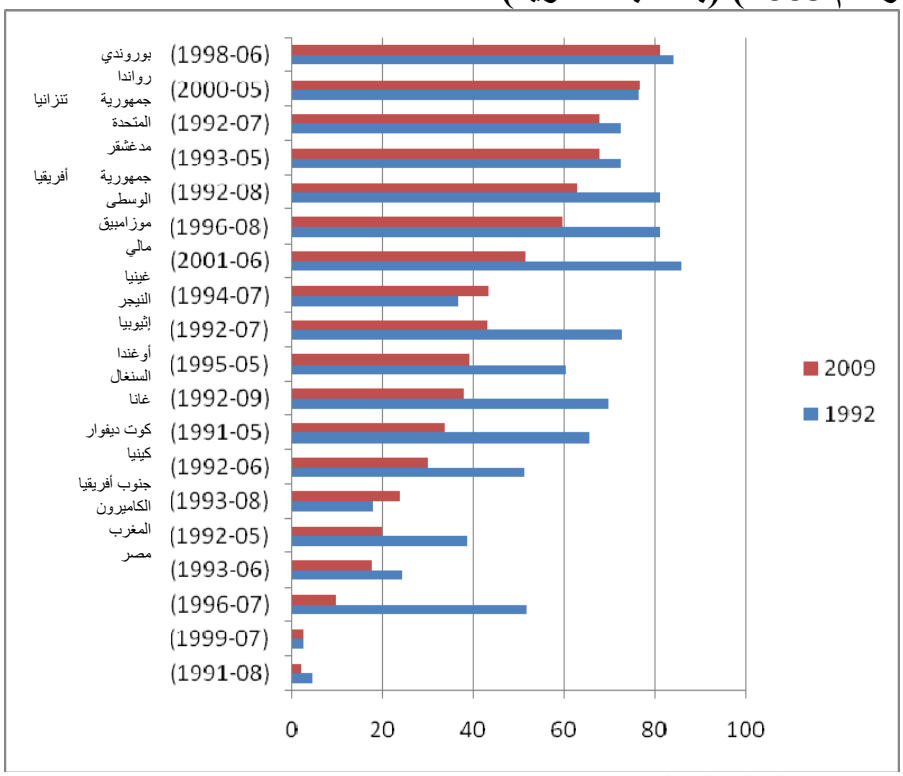

المصدر: *البنك الدولي، (2012)*

إحراز بعض التقدم المشجّع ولكن غير الكافي في مكافحة الجوع

37 - فيما عدا شمال أفريقيا، تحسن الرقم القياسي العالمي للجوع في أفريقيا بنسبة 18 في المائة بين عامي 1990 وعام 2011، وإن كانت تلك النسبة ما زالت منخفضة مقارنة بخفضها في جنوب شرق آسيا بنسبة 25 في المائة و39 في المائة في شمال أفريقيا خلال الفترة نفسها. وجدير بالذكر أن المجموع الإقليمي يخفي بعض الفوارق البارزة، حيث ازداد الرقم القياسي سوءاً في بعض البلدان، في حين سجل تحسناً كبيراً في بلدان أخرى. وما زال الجوع يرتبط بالفقر، حيث لا تزال الفرص الاقتصادية المنخفضة في المناطق الريفية تحول دون إحراز تقدم في الحد من الجوع.

38 - وبصورة عامة، استقرت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عند 16 في المائة من السكان ولكن التقدم الأكيد المحرز رغم بطئه في الحد من الفقر لا يقابله إحراز تقدم في مستويات التغذية. ويعزى هذا الوضع جزئياً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي ظلت أعلى من مستويات ما قبل الأزمة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2010؛ الأمم المتحدة، 2011). ويؤثر ذلك على الدخل وغيره من العوامل المرتبطة بالفقر. ويجعل ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين الفقراء أكثر عرضة للفقر. ذلك لأن الأغذية تمثل حصة كبيرة من دخل المزارعين وميزانية المستهلكين الفقراء؛ إذ أن التغيرات الكبيرة في الأسعار لها آثار كبيرة على الدخل الحقيقي. وهكذا، يمكن أن تتسبب حتى حالات ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين أو انخفاض الأسعار بالنسبة للمزارعين ولو لفترة قصيرة، في بيع الأصول الإنتاجية - مثل الأراضي والماشية - بأسعار بخسة، مما يؤدي إلى احتمال الوقوع في براثن الفقر. وعلاوة على ذلك، فاحتمال استثمار المزارعين أصحاب

Translation certified by PCMS

الحيازات الصغيرة في التدابير الرامية إلى زيادة الإنتاجية يرجح أن يكون أقل في غياب إمكانية التنبؤ بتغيرات الأسعار. وقد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى آليات تكيف تؤجل الإنفاق على التعليم والصحة على مستوى الأسرة المعيشية، مما يتسبب في انخفاض عام في الرفاه والتنمية الطويلة الأجل.

سوء نوعية التعليم تمثل عيباً رئيسياً

39 - تواصل القارة إحراز تقدم مطرد نحو ضمان تمكين جميع الأطفال من إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي. وارتفع إجمالي صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا من 64 في المائة في عام 2000 إلى 84 في المائة في عام 2009. وعلى الرغم من أن معظم البلدان تحرز تقدماً ملحوظاً، لا يزال هناك ثمانية عشر بلداً تبعد بنسبة 10 نقاط مئوية عن تحقيق تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي للجميع بحلول عام 2015.

40 - ومع ارتفاع عدد المسجلين بالمدارس، تدهورت نوعية التعليم، والتي تتجلى من خلال معدلات إتمام التعليم والوصول إلى المرافق التعليمية، بما في ذلك الحصول على الكتب المدرسية. ولا تزال معدلات إتمام التعليم الابتدائي في أفريقيا منخفضة: لم تسجل سوى ستة بلدان معدلات إتمام التعليم الابتدائي بنسبة 90 في المائة فما فوق في عام 2009. وعلاوة على ذلك، معدلات الانقطاع عن الدراسة مرتفعة للغاية في العديد من البلدان الأفريقية. وأخيراً، رغم إحراز البلدان الأفريقية تقدماً كبيراً في نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه، إلا أن التقدم في مجال زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي بطيء في معظم البلدان. ومن الضروري أيضاً أن تضع الحكومات الأفريقية ضمن أولوياتها التدريب المهني والتقني الذي يعكس احتياجات العمل في البلد.

استمرار البلدان الأفريقية في تحقيق أقل قدر من التقدم في المؤشرات الصحية

41 - تضم أفريقيا 24 بلداً من البلدان الـ26 في العالم التي تتجاوز فيها معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة 100 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. ومع ذلك، ضاعفت أفريقيا متوسط معدل خفض وفيات الأطفال من 1.2 في المائة سنوياً في فترة 1990 - 2000 إلى 2.4 في المائة في الفترة 2000 - 2010. وينبغي للبلدان الأفريقية أن توسع تدخلاتها التي تستهدف الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال وأن تكثف أيضاً الجهود الرامية إلى الحد من وفيات المواليد، من أجل التعجيل بإحراز التقدم في مجال صحة الطفل. إن انخفاض وفيات المواليد - وهي وفيات تحدث خلال الـ28 يوماً الأولى للحياة - أبطأ بكثير مما هو عليه بالنسبة للوفيات بين الأطفال الأكبر سناً. وقد يرجع ذلك إلى نقص في التدخلات عالية الفعالية من حيث التكلفة، مثل الزيارات المنزلية في المراحل المبكرة بعد الولادة، ويمكن معالجة ذلك من خلال ربط صحة الطفل حديث الولادة بصحة الأم على نحو فعال.

42 - ولا تزال صحة الأم تشكل قلقاً بالغاً في معظم أرجاء أفريقيا. وتظهر أحدث بيانات نشرتها منظمة الصحة العالمية انخفاضاً محدوداً في نسبة الوفيات النفاسية في أفريقيا من 590 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي في عام 2008 إلى 578 في عام 2010 - أي انخفاض بنسبة 2 في المائة على مدى عامين. و في الواقع، انخفض معدل وفيات الأمهات في أفريقيا بنسبة 46 في المائة بين عام 1990 وعام 2010. ورغم أن بعض البلدان الأفريقية حققت إنجازات جديرة بالثناء، إلا أن التقدم في تحسين الظروف الصحية للأمهات لا يزال غير كافٍ في معظم البلدان الأفريقية. وفي الواقع، من بين البلدان الأربعين المصنفة كبلدان ذات معدل مرتفع للوفيات النفاسية في عام 2010، يقع 36 بلداً منها في أفريقيا. وغالبية هذه البلدان إما تعاني من الصراعات أو تتعافى منها، مما يلقي الضوء على مدى ضعف البلدان في حالات الصراع وما بعد الصراع، والحاجة إلى هياكل أساسية صحية سليمة.

Translation certified by PCMS

43 - حققت أفريقيا، تقدماً بالغاً في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ففي حين لا تزال أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، المنطقة الأكثر تعرضا للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بالفيروس بأكثر من 21 في المائة، ليبلغ عددها 1.9 مليون حالة إصابة جديدة في عام 2010، بعد أن كان العدد التقديري 2.6 مليون حالة في ذروة الوباء في عام 1997. وانخفض عدد الأشخاص الذين يموتون لأسباب ذات صلة بالإيدز إلى 1.9 مليون شخص في عام 2010، بعد أن بلغ أعلى مستوى بوفاة 2.2 مليون في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة. ويعني هذا أن جهود الوقاية قد تحسنت بشكل كبير، كما تحسن علاج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

44 - وعلى الرغم من ذلك، لا تزال أفريقيا تحمل عبئاً غير متوازن من سكان العالم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتتأثر النساء في أفريقيا بشكل خاص بذلك حيث يشكلن 60 في المائة من سكان أفريقيا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ومع أن أفريقيا لا تأوي سوى 12 في المائة من سكان العالم، يوجد في القارة حوالي 68 في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية و70 في المائة من الإصابات الجديدة بالفيروس في عام 2010. وللتعجيل بالجهود المبذولة في هذا الشأن يجب أن تواصل البلدان الأفريقية التركيز على الوقاية، خصوصاً بين النساء والشباب، واستثمار موارد كافية في العلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

45 - وتشهد مكافحة الملاريا في أفريقيا تقدماً كبيراً. وأدت الزيادة في التمويل والاهتمام بمكافحة الملاريا إلى انخفاض الوفيات الناجمة عن الإصابة بالملاريا بنسبة 33 في المائة منذ عام 2000 - مما يعدّ أسرع بكثير من المعدل العالمي البالغ 25 في المائة. ورغم أن الملاريا مرض يمكن الوقاية والشفاء منه، فإن معظم الحالات الـ 200 مليون حالة والوفيات التي بلغ عددها 650000 حول العالم في عام 2010 وقعت في أفريقيا. وتمثّل استراتيجيات المكافحة، كالرش والاستخدام السليم للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات والتمويل، عوامل حيوية لمواصلة مكافحة الملاريا. وفي عام 2010، اعتمد 27 بلداً في أفريقيا توصية منظمة الصحة العالمية بتوفير هذه الناموسيات لجميع الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالملاريا، وخصوصاً الأطفال والحوامل. وارتفع عدد الأشخاص الذين يتمتعون بحماية هذه الناموسيات في أفريقيا من 10 ملايين شخص في عام 2005 إلى 78 مليون شخص في عام 2010. وستكون لاستمرار تركيز الجهود على الوقاية، وتوسيع جهود العلاج أيضاً، فوائد اجتماعية واقتصادية عميقة للبلدان الأفريقية. وبالفعل، تشير التقديرات إلى أن تكلفة مرض الملاريا تعادل نحو 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات معدلات المرض العالية.

46 - ومازالت معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به مرتفعة وثابتة في معظم مناطق أفريقيا. ويسجل الجنوب الأفريقي أعلى نسبة انتشار للسل، حيث وصلت إلى أكثر من 500 حالة لكل 100000 شخص، وفي الواقع ارتفعت هذه النسبة منذ عام 1990، نتيجة استمرار انتشار الفقر المزمن وسوء التغذية إلى جانب الرعاية الطبية غير الكافية، خصوصاً في البلدان التي تعاني من الصراعات والجفاف. ومما لا شك فيه أن السل وثيق الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبالتالي فإن مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية لها أثر إيجابي على حالات الإصابة بالسل. ولكن معدلات الإصابة بالسل لا تعتمد على حالة فيروس نقص المناعة البشرية فحسب، بل أيضاً على عوامل مؤسسية واجتماعية - اقتصادية، كازدحام أماكن السكن وظروف العمل ورداءة المرافق الصحية. وتعزي معدلات السل أيضاً إلى عدم كفاية إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، إلى جانب، ظواهر مثل سوء التغذية وداء السكري والبول السكري والتدخين وإساءة استعمال الكحول والمخدرات. لذا، تعتبر المعدلات المرتفعة والثابتة للإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به في أفريقيا بمثابة انعكاس لمؤشرات اجتماعية

Translation certified by PCMS

واقتصادية عديدة لا بد من التصدي لها بنشاط من أجل مكافحة السل. وقد أثبتت بعض البرامج مثل ''نظام الدورة العلاجية قصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة''، وهو أساس الإستراتيجية العالمية لمنع الإصابة بالسل، نجاحها في ضمان توفير التشخيص والعلاج المناسبين لمرضى السل. وتفوق نسبة نجاح ''نظام الدورة العلاجية قصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة'' المنفذ بشكل جيد نسبة 95 بالمائة، وهو يمنع ظهور المزيد من سلالات السل المقاومة لأدوية متعددة.

تمكين المرأة وإتاحة المزيد من الفرص لها

47 - يستمر إحراز التقدم ببطء نحو تمكين المرأة في القارة من خلال وسائل شتى. والتحاق الفتيات بالمدارس هو أحد المسارات نحو تمكين المرأة من خلال بناء رأس المال البشري، وتعزيز القدرات، ورفع الإنتاجية لزيادة الدخل، وما إلى غير ذلك. وتتخذ البلدان الأفريقية خطوات جيدة على هذا الصعيد، حيث شهد الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين تحسناً في جميع مستويات التعليم. ففي المدارس الابتدائية، كان الرقم القياسي أعلى من 0.9 في أكثر من 40 بلداً في عام 2009، مما يعني أن 90 بنتا التحقت بتعليم مقابل كل 100 ولد. وفي المرحلة الثانوية، يقترن تحسين فرص وصول الفتيات إلى المدرسة مع أداء جيد نسبياً في الدراسة، حيث ينحو أداء الفتيات إلى أن يكون أفضل من أداء البنين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أخرى 2012). وفي التعليم العالي، على الرغم من أن الفجوة في المساواة بين الجنسين لا تزال مرتفعة، إلا أن معدل التحاق الإناث به نما بشكل أسرع مرتين من معدل التحاق الذكور به في الماضي القريب.

48 - وعلى الصعيد الاقتصادي أيضاً، يجري إحراز تقدم، كما تشهد الفرص في أسواق العمل تزايداً وتنوعاً. وأصبح هناك عدد أكبر من النساء الأفريقيات اللاتي لديهن المزيد من فرص الحصول على العمل المأجور في غير القطاع الزراعي. وفي عام 2009، كان ما يقرب من ثلث هذه الفئة من العاملين في القطاع غير الزراعي من الإناث في أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا، إلا أن هذه النسبة لم تبلغ سوى 19 في المائة فقط، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بعام 2008.

49 - ويجري في الساحة السياسية أيضاً، تمكين المرأة. حيث يتحسن تمثيل المرأة في البرلمان باطراد في معظم البلدان، وكان التقدم المحرز في شمال أفريقيا رائعاً بصورة خاصة، حيث تضاعفت نسبة عضوات البرلمان في عام 2011 ثماني مرات عن النسبة التي تم تسجيلها في عام 1990. ويرجع ذلك جزئياً إلى السياسات المواتية وإجراءات التمييز الإيجابي مثل اعتماد الأطر القانونية التي تضمن مقاعد للنساء في المجالات السياسية.

50 - ولكن يجب مواصلة بذل الجهود، نظراً للركود الذي تشهده بعض البلدان بل وتراجعها في بعض المناطق التي تسجل فيها بلدان أخرى أداء جيداً. وتعيق مستويات المعيشة تحقيق التكافؤ بين الجنسين، حيث يميل الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين إلى أن يكون أعلى بين أطفال الأسر الغنية عما هو عليه بين الفقراء؛ ولا تزال معدلات التسرب من التعليم أعلى للبنات؛ وتحدّ العوائق الثقافية من فرص وصول المرأة إلى أسواق العمل وغيرها من الفرص الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهمية الفائقة من أجل تمكين المرأة.

رداءة نوعية النمو تعني أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، خصوصاً فيما بين الشباب

51 - لم يترجم النمو القوي في مختلف أنحاء القارة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات القاعدة العريضة اللازمة لانتشال الملايين من الأفريقيين من الفقر والحد من مستويات عدم المساواة العالية التي تعاني منها معظم البلدان. بل على العكس من ذلك، لا تزال القارة تعاني من مستويات عالية من البطالة، وخاصة بين السكان الشباب والإناث، مع إتاحة فرص محدودة

Translation certified by PCMS

لاستيعاب حديثي الدخول لسوق العمل. وفي حين تتعافى منطقة شمال أفريقيا من ''الربيع العربي'' الذي بدأ في عام 2011 والذي اقترن إلى حد بعيد بالاحتجاجات التي قادها الشباب، تعاني بعض البلدان مثل جنوب أفريقيا من التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار السياسي والاقتصادي بسبب الصراعات الأخيرة التي نجمت عن مشاعر القلق بشأن نوعية الوظائف في قطاع التعدين.

52 - ويكسب أكثر من 70 في المائة من الأفريقيين عيشهم من العمالة غير المستقرة، حيث لا تزال الاقتصادات الأفريقية تعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير السلع الأساسية الأولية. ولا تزال الاستثمارات تركز على الصناعات الاستخراجية القائمة على كثافة رأس المال، مع وجود عدد قليل من الروابط بين المدخلات والمخرجات وبين بقية قطاعات الاقتصاد. وبالإضافة إلى التقصير في تحقيق المستويات المطلوبة للحد من الفقر، اتّسم النمو في أفريقيا في الآونة الأخيرة، الذي استمد قوته الدافعة أساساً من قطاعات السلع الأولية، بكثافة العمالة المنخفضة أو قلة القدرة على توليد فرص العمل، بمستويات مرتفعة من عدم المساواة (أنظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، 2010).

53 - ويشهد عدد سكان أفريقيا نمواً سريعاً، ولم يكن أداء النمو الملحوظ خلال العقد الماضي شاملاً للجميع بما يكفي، كما فشل في توفير وظائف لائقة بالقدر الكافي، وقد كان هذا أحد العوامل التي ساهمت في ''الربيع العربي''، وبالتالي هناك حاجة ملحة لإيلاء اهتمام خاص لتوظيف الشباب.

54 - ولا يزال الجزء الأكبر من الشباب الأفريقي في المرحلة المدرسية، ولكن عموماً، ما زالت فرص العمل اللائق شحيحة بالنسبة لمن هم في سوق العمل، وخاصة في البلدان الفقيرة. وبالفعل، لا يعمل سوى 17 في المائة من الشباب العاملين في وظائف مأجورة على أساس التفرغ في البلدان منخفضة الدخل، وتبلغ هذه النسبة 39 في المائة في البلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط و 52 في المائة في البلدان ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط.

55 - وتختلف قضايا توظيف الشباب كمّاً ونوعاً من منطقة لأخرى في القارة. ففي البلدان منخفضة الدخل، يتمثل التحدي في نوعية العمل بسبب المستويات العالية للعمالة الناقصة والوظائف بدوام جزئي والعمالة الذاتية؛ ومن جهة أخرى، تواجه البلدان متوسطة الدخل تحديات تتعلق بكمية الوظائف المتاحة (مصرف التنمية الأفريقي وجهات أخرى، 2012). ومع ذلك، فإن التحديين تسببا في ظهور مجموعة كبيرة من المحبطين المثيرين للمشاكل – وهم من توقفوا عن البحث عن وظيفة وعن فرص لتحسين مهاراتهم.

هاء - التوقعات بشأن أفريقيا

56 - ما زالت توقعات النمو في أفريقيا على المدى المتوسط قوية، حيث يتوقع أن يبلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.8 في المائة في عام 2013 و5.1 في المائة في عام 2014 (الشكل 6). وعلاوة على عوامل النمو الرئيسية التي ارتكز عليها الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام 2012، ستزيد اكتشافات الموارد المعدنية الحديثة آفاق النمو في القارة.

57 - وما زال الطلب المحلي القوي، وخاصة الاستهلاك الخاص والاستثمار الثابت المرتفع في الهياكل الأساسية والصناعات الاستخراجية والإنفاق الحكومي المرتفع، يشكل محركاً هاماً للنمو الاقتصادي في أفريقيا. ومن المتوقع أن يواصل النمو في العديد من البلدان الأفريقية الاستفادة من التوسع في الإنتاج الزراعي والتنوع المتزايد في الخدمات، وخصوصاً الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبناء، والخدمات المصرفية، والصناعات التحويلية. ومع ذلك، سيظل

Translation certified by PCMS

إنتاج السلع الأساسية وتصديرها هما العاملان الرئيسيان اللذان تقوم عليهما آفاق النمو في أفريقيا على المدى المتوسط.

الشكل 6: توقعات النمو في أفريقيا حسب المناطق دون الإقليمية، 2012 – 2014 (بالنسبة المئوية)

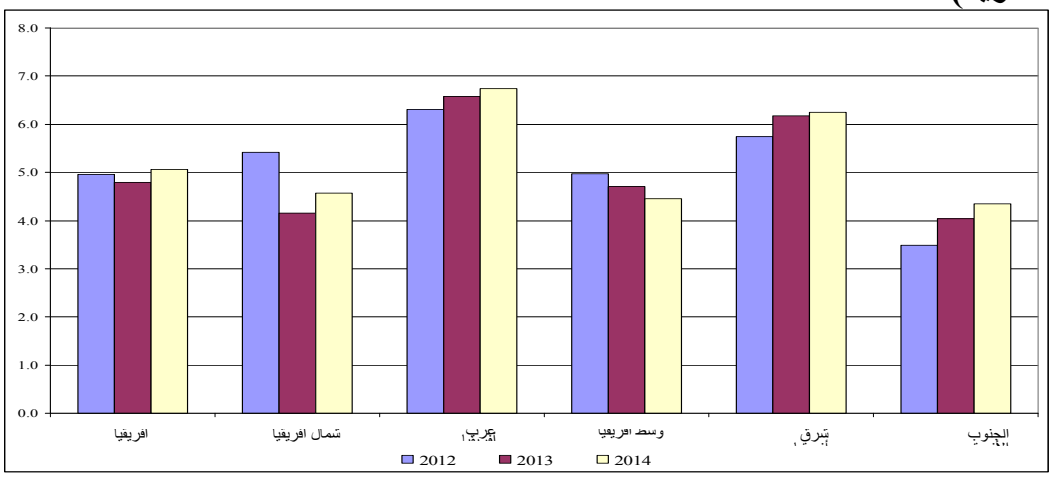

المصدر: *حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، (2012)*

58 - لا يزال من المتوقع أن تكون غرب أفريقيا، وشرق أفريقيا أسرع منطقتين دون إقليميتين نمواً بتحقيق نسبة 6.6 في المائة و6.1 في عام 2013 على التوالي، يليهما وسط أفريقيا وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي. وستواصل منطقة غرب أفريقيا الاستفادة من الأداء القوي لقطاع السلع الأساسية، خاصة النفط والمعادن، مع ظهور اكتشافات جديدة في بلدان مثل سيراليون وغانا والنيجر ، وتوطيد السلام والاستقرار في بلدان مثل كوت ديفوار. ومن المتوقع أن يحافظ وسط أفريقيا على معدل نمو مرتفع، وإن كان معتدلا، بنسبة 4.7 في المائة في عام 2013 و4.4 في المائة في عام 2014 حيث يكون إنتاج السلع الأساسية قوياً وكذلك الطلب على الصادرات، ولكن من المرجح أن تتأثر هذه المنطقة دون الإقليمية سلباً من جراء احتمالات الحرب الأهلية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المتوقع أيضاً أن يظل النمو في شمال أفريقيا قوياً، عند 4.2 في المائة في عام 2013، مع رجوع البيئة السياسية إلى حالتها الطبيعية وانتعاش النشاط الاقتصادي.

59 - وتخضع توقعات النمو في أفريقيا لعام 2013 لعدد من التحديات، بجانب المخاطر السلبية الداخلية والخارجية. وتنبع التحديات أساساً من ضعف القدرات المؤسسية والعجز الضخم في الهياكل الأساسية. وإضافة إلى ذلك، تؤدي التفاوتات العالية في الدخل ومعدلات الفقر المرتفعة إلى خلق توترات سياسية واجتماعية في العديد من البلدان، بما في ذلك جنوب أفريقيا، حيث تزايدت اضطرابات العمال. وتشمل المخاطر الداخلية كذلك حالة عدم اليقين السياسي المرتبطة ببعض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها، والتحديات المتعلقة بالسياسات الداخلية والتغيرات في بيئة الأعمال (الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2012). وتهدد الصراعات المسلحة أيضاً السكان والنشاط الاقتصادي في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وتمثل الظروف الجوية السيئة غير المتوقعة مخاطر سلبية أخرى في أفريقيا، حيث لا تزال معظم البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة البعلية.

Translation certified by PCMS

60 - وتتعلق المخاطر الخارجية بصورة رئيسية بتباطؤ النمو العالمي والتطورات في أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتباطؤ الاقتصادي في أهم البلدان الناشئة والنامية. وسيؤثر حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي كبير على النمو في أفريقيا من خلال عدة قنوات، بما في ذلك أسعار السلع الأساسية والطلب عليها وتدفقات رأس المال. وتشير التقديرات إلى أنه إذا حدث انخفاض بنسبة 1 في المائة في النمو في منطقة اليورو سيؤدي ذلك إلى انخفاض النمو في أفريقيا بنسبة 0.5 في المائة (مصرف التنمية الأفريقي وجهات أخرى 2012). وعلى الرغم من أن التباطؤ الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة والنامية قد يعمّق تلك الآثار، فإن استمرار النمو القوي المتوقع في هذه البلدان سيساعد أفريقيا على الأقل على التخفيف من التأثير السلبي للركود في أوروبا، بالنظر إلى تزايد تجارة أفريقيا وعلاقاتها الاستثمارية مع الشركاء الناشئين من الجنوب.

61 - ورغم الأفاق الإيجابية، فإن اعتماد أفريقيا المفرط على السلع الأساسية يجعلها عرضة للصدمات السلبية بسبب أسعار السلع الأساسية، وبالتالي تحتاج الاقتصادات الأفريقية إلى تحول هيكلي وتنويع المنتجات مع إضافة القيمة كوسيلة للتخفيف من التقلبات والتغيرات المرتبطة بالسلع الأساسية الأولية.

واو - الاستنتاجات

62 - في عام 2012، ظل النمو الاقتصادي قوياً في أفريقيا، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي والتوتر وحالة عدم اليقين المتزايدين، مما يعكس مرونة متزايدة من جانب الاقتصادات الأفريقية واستمرار ارتفاع الطلب العالمي على صادرات أفريقيا من السلع الأساسية وارتفاع أسعارها. ولا تزال آفاق النمو على المدى المتوسط قوية بالنسبة للقارة، تدعمها العوامل الرئيسية الأساسية التي حركت النمو في عام 2012 وعوامل ناشئة مثل الاكتشافات الحديثة للموارد الطبيعية. ومع ذلك، تخضع التوقعات لعدة تحديات داخلية وخارجية، بما في ذلك نقاط الضعف في الاقتصاد العالمي وعدم الاستقرار السياسي والصراعات في العديد من البلدان الأفريقية.

63 - وبينما يبدو النطاق المالي محدوداً في بعض البلدان، ما زال إجمالي ميزان التجارة الداخلية والخارجية للبلدان الأفريقية ضمن درجات يمكن تحملها، مما يعكس الإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي. ومع ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى مواصلة إتباع سياسات الاقتصاد الكلي المعاكسة للدورة الاقتصادية والنهوض بإدارة الاقتصاد الكلي من أجل التخفيف من وقع الصدمات الخارجية على النمو والتنمية الاجتماعية.

64 - بيد أنه يجب أن تتجنب البلدان الأفريقية خطر النمو الذي لا يحقق المساواة والذي لا يشمل الجميع، والذي أدى، حتى الآن، إلى زيادة الفقر في المناطق الريفية وتدني نوعية التعليم والخدمات الصحية وعدم توفير فرص عمل للشباب. وبالفعل، على الرغم من النمو الاقتصادي المطرد، ما زال التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية مختلطاً وبطيئاً.

65 - وسيكون للسياسات والتدابير التي تحول اقتصادات أفريقيا هيكلياً من الاعتماد على السلع الأساسية الأولية والموارد المعدنية إلى التصنيع القائم على السلع الأساسية، دور محوري في تعزيز عملية النمو الأكثر شمولاً للجميع التي تؤدي إلى تحويل المجتمعات الريفية التي تعيش على الكفاف إلى مراكز حيوية للأعمال التجارية الزراعية؛ وتعزيز سلاسل القيمة؛ وخلق فرص العمل لمعظم السكان؛ وتوليد الإيرادات اللازمة لتوسيع نطاق الاستثمارات واستدامتها في القطاعات الاجتماعية.

Translation certified by PCMS

66 - وتمثل الاستثمارات في مجال التنمية البشرية شرطاً ضرورياً لنجاح جدول أعمال التحول الهيكلي. فبدون قوى عاملة صحية ومنتجة، لن تكون السلع المجهزة في أفريقيا قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وبالتالي، يجب أن يعزز صناع القرار النظم الصحية والتعليمية للنهوض برأس المال البشري. ولا بد أن تولى التدخلات الصحية الأولوية للرعاية الصحية الأولية والقطاعات الريفية والضعيفة من السكان. ويجب أن يسعى صناع القرار من أجل توجيه نسبة من التمويل من أجل تعزيز النظم الصحية. ولا بد من نظام صحي قوي لدعم وتعزيز التدخلات الهادفة للصناديق الرأسية. وينبغي للاستثمارات في مجال التعليم أن تركز على تعزيز إمكانية حصول القوى العاملة على المناهج التعليمية والنهوض بنوعيتها وفائدتها لها. وتوفير وسائل النقل للأطفال في المناطق النائية، والاستثمار في تدريب المعلمين، وإدخال التشريعات المتعلقة بالزواج المبكر هي أمثلة للتدابير التي من شأنها تحسين الحصول على التعليم، والحد من معدلات الانقطاع عن الدراسة، وتحسين نوعية التعليم في أفريقيا بشكل عام.

Translation certified by PCMS

المراجع

AfDB (African Development Bank) and others (2012). African Economic Outlook 2012: Promoting Youth Employment. Available from http://www.decd-library.org/development/african-economic-outlook-2012_aeo-2012-en.

EIU (Economist Intelligence Unit) (2012). Country data.

FAO (Food and Agriculture Organization) of the United Nations, Regional office for Africa (2010). Food Prices in Africa: Quarterly Bulletin – December 2010, No.7. Regional price update and responses.

Fosu, Augustin Kwasi (2011). Growth, inequality and poverty reduction in developing countries: Recent global evidence. Paper presented at an Expert Group meeting on poverty eradication organized in Geneva 20 to 22 June 2011 by the United Nations Department of Economic and Social Affairs and the International Labour Organization.

IMF (International Monetary Fund) (2012).
World Economic Outlook, Growth Resuming, Dangers Remain. Available from https://www.inf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01.

Ravallion, Martin (2001). Growth, inequality and poverty: looking beyond averages.

World Development, Vol. 29, No. 11, pp. 1803–1815.

United Nations (2011). *The Millennium Development Goals Report 2011*. Sales No. E.11.I.10.

UN-DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs) (2012). Global Economic Outlook database. Available from https://www.un.org/en/development/desa/policy/proj-link/global_economic_outlook.shtml.

Economic Commission for Africa and AU (2012). *Economic Report on Africa 2012*: *Unleashing Africa's Potential as a Pole of Global Growth.* Sales No.E.12.II.K.2.

ECA and others (2012). *Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals. Addis Ababa.*

ECA and AU (2010). *Economic Report on Africa 2010: Promoting High-Level sustainable growth to Reduce Unemployment in Africa. Sales No E.10.II.K.L.*

World Bank (2012). Country briefs. Available from http://www.worldbank.org.

Translation certified by PCMS